



الرأي رقم 2023/40 بتاريخ 21 مارس 2023
بشأن إضافة الضريبة على القيمة المضافة على العرض المالي لشركة
من أجل اقتناء ال..... المدعم

اللجنة الوطنية للطلبات العمومية،

بناء على الشكاية المتوصل بها من شركة « » بتاريخ 13
يونيو 2022 وما أرفق بها من وثائق ؛
وعلى الرسالة الجوابية لل المتوصل بها بتاريخ 15 غشت
2022 وما أرفق بها من وثائق؛
وعلى المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى 1434 (20 مارس
2013) المتعلق بالصفقات العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه ؛
وعلى المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر
2015) المتعلق باللجنة الوطنية للطلبات العمومية كما وقع تغييره وتتميمه؛
وبعد دراسة عناصر التقرير المقدم من طرف المقرر العام إلى الجهاز التداولي للجنة
الوطنية للطلبات العمومية؛
وبعد مداولة الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات العمومية خلال الجلسة المغلقة
المنعقدة بتاريخ 21 مارس 2023.
أولا : المعطيات

بواسطة شكايتها المشار إليها أعلاه، تعرض شركة « »
أنها قد شاركت في طلب العروض رقم المعلن عنه من طرف
ال..... والمتعلق، بما في ذلك
..... وفوجئت المشتكية بخبر استبعاد عرضها المالي لأنه لم يكن الأقل
ثمنا وذلك بعد تغيير الثمن الإجمالي المدون في عقد الالتزام وجدول الأثمان - البيان
التقديري المفصل من طرف لجنة طلب العروض، وذلك برفع قيمة العرض المالي للشركة
المعنية، من خلال إضافة 10% من مبلغ الضريبة على القيمة المضافة.
وباعتبار عرضها المالي يستجيب للمواصفات المطلوبة في دفتر الشروط الخاصة
وكان الأقل ثمنا دون احتساب مبلغ الضريبة على القيمة المضافة، طعننا المشتكية في الزيادة
التي همت الثمن المقترح من طرفها باعتبارها قد شاركت في طلب العروض المشار إليه
سلفا ب..... محلي غير مستورد، مؤكدة أن ال..... المستورد يخضع للضريبة على القيمة
المضافة بنسبة 10%، في حين أن ال..... المحلي يظل غير خاضع لهذه الضريبة.

وعليه فقد وجهت اللجنة الوطنية للطلبات العمومية بتاريخ 30 يونيو 2022 إلى
ال.....، نسخة من هذه الشكاية، طالبة منها موافاتها بموقفها مما جاء
في مضمونها.

وفي معرض جوابها أوضحت المذكورة أن لجنة طلب العروض قامت باستبعاد
العرض المالي للشركة المشتكية بعد أن قامت بتصحيح عرضها المالي الذي لا يتضمن مبلغ
الضريبة على القيمة المضافة كما هو مبين في جدول الأثمان والبيان التقديري المفصل في
دفتر الشروط الخاصة والذي نسبته 10% من المبلغ الإجمالي، حيث عمدت لجنة طلب
العروض الى احتساب 10% من قيمة العرض المالي للشركة المشتكية و اعتبرته مبلغا
للضريبة على القيمة المضافة وأضافته الى العرض المالي الأصلي لهذه الشركة وأصبح
بالتالي عرضها المالي يحتل الرتبة الثانية مما أدى الى استبعاده.

ثانياً : الاستنتاجات

حيث شاركت المشتكية في طلب العروض موضوع الشكاية وقدمت عرضا ماليا في
إطاره، جاء ترتيبه ثانيا بعد إضافة لجنة طلب العروض مبلغ الضريبة على القيمة المضافة
بنسبة 10% من المبلغ الأصلي لعرضها المالي المتعلق بال..... المدعم ؛

وحيث تطعن الشركة المشتكية في قرار لجنة طلب العروض المتعلق بإضافة مبلغ
الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 10% من المبلغ الأصلي لعرضها المالي المتعلق
بال..... المدعم، بدعوى أنها شاركت في طلب العروض السالف ذكره ب..... محلي غير
مستورد، مؤكدة أن ال..... المستورد يخضع للضريبة على القيمة المضافة بنسبة 10%، في
حين أن ال..... المحلي يظل غير خاضع لهذه الضريبة، ويعتبر بالتالي قار لجنة طلب
العروض مجانباً للصواب؛

وحيث بما أن الإشكال المطروح في إطار هذه النازلة يخص مسألة مدى جواز تطبيق
الضريبة على القيمة المضافة على ال..... المحلي في إطار عملية اقتناء ال..... المدعم
لفائدة مربى المشاية، فقد استطلعت اللجنة الوطنية رأي العامة للضرائب بشأنه؛

وحيث أفادت العامة المذكورة في معرض رسالتها رقم D 248/23 بتاريخ 01
مارس 2023 بأنه طبقاً لمقتضيات المادة 121-2 من المدونة العامة للضرائب، أن عملية
استيراد ال..... تخضع للضريبة على القيمة المضافة بسعر 10%. أما بالنسبة لعمليات بيع
ال..... في الداخل، فهي لا تخضع للضريبة على القيمة المضافة، على اعتبار أن العمليات
ذات الطابع الفلاحي المنجزة في المغرب لا تدخل في نطاق تطبيق الضريبة على القيمة
المضافة؛

وحيث بما أنه لم يتم التنصيص صراحة في دفتر الشروط الخاصة على نوع ال.....
المعني بالاقتناء، هل ال..... المستورد، فإن لجنة طلب العروض لما غيرت المبلغ الإجمالي

للعرض المالي الذي قدمته المشتكية، بإضافة نسبة 10% كضريبة على القيمة المضافة، دون أساس قانوني تكون قد جانبت الصواب، مما تكون معه الشكاية مرتكزة على أساس.

ثالثاً : رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية

بناء على المعطيات والاستنتاجات المبسطة أعلاه، ترى اللجنة الوطنية للطلبات العمومية أن إضافة لجنة طلب العروض لنسبة 10% كضريبة على القيمة المضافة على العرض المالي للشركة المشتكية بخصوص شراء ال..... المحلي المعفى من الضريبة على القيمة المضافة، في إطار طلب العروض رقم, يعتبر إجراء غير سليم، وأن شكاية الشركة مرتكزة على أساس.